

تقرير لجنة الشؤون المالية  
والاقتصادية بخصوص مشروع  
قانون بشأن إعفاء قروض  
البناء والترميم والشراء للأسر  
البحرينية ذات الدخل  
المحدود من خدمة الدين





التاريخ : ٢٦ مارس ٢٠٠٨ م

**صاحب المعالي الأستاذ علي بن صالح الصالح الموقر**  
**رئيس مجلس الشورى**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

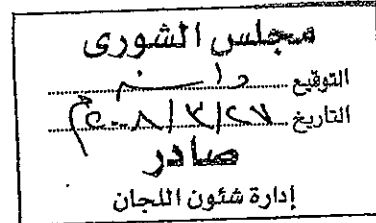
يسرني أن أرفع إلى معاليكم تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص "مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين".

برجاء التكرم بالنظر واتخاذ اللازم لعرضه على المجلس الموقر.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

**جميل علي المتروك**

**نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية**



**المرفقات:-**

- ١- تقرير اللجنة حول مشروع القانون المذكور أعلاه.
- ٢- رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.
- ٣- قرار مجلس النواب ومرفقاته.



التاريخ: ٢٦ مارس ٢٠٠٨م

### تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

حول مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر

البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين

دور الانعقاد الثاني - الفصل التشريعي الثاني

مقدمة:

بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٠٨م، وبموجب الخطاب رقم (١٩٨ / ص ل م ق / ٣ - ٢ - ٢٠٠٨)، أحال صاحب المعالي الأستاذ علي بن صالح الصالح رئيس المجلس إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية نسخة من مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين لمناقشته ودراسته وإعداد تقرير بشأنه متضمنًا رأي اللجنة لعرضه على المجلس الموقر في موعد أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخه.

## أولاً- إجراءات اللجنة :

لتنفيذ التكليف المذكور أعلاه، قامت اللجنة بالإجراءات التالية :

(١) تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعاتها التالية:

الرقم	الاجتماع	التاريخ
١	الثامن	٢٨ فبراير ٢٠٠٨م
٢	الحادي عشر	١٨ مارس ٢٠٠٨م
٣	الثاني عشر	٢٥ مارس ٢٠٠٨م

(٢) اطلعت اللجنة أثناء دراستها لمشروع القانون موضوع البحث والدراسة على

الوثائق المتعلقة به والتي اشتملت على ما يلي:

- مشروع القانون موضوع البحث والدراسة ومذكرته الإيضاحية. (مرفق)، ومذكرة دائرة الشؤون القانونية. (مرفق)
- قرار مجلس النواب ومرفقاته. (مرفق)
- رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى والتي أكدت سلامة مشروع القانون من الناحيتين الدستورية والقانونية. (مرفق)

(٣) وبدعوة من اللجنة شارك في الاجتماع الحادي عشر مسؤولون وممثلون من

وزارة الإسكان حيث حضر كل من:

- ١- معالي الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة
  - ٢- الدكتور نبيل محمد أبو الفتوح
  - ٣- السيد ماهر العنيس
- الوزير  
الوكيل المساعد لشؤون الإسكان.  
مدير إدارة الخدمات الإسكانية بالإنابة.

• كما حضر الاجتماع من مجلس الشورى كل من:

- ١- الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي المستشار القانوني للمجلس.
- ٢- الأستاذ محسن حميد مرهون المستشار القانوني لشؤون اللجان.
- ٣- الدكتور محمد عبدالله الدليمي المستشار القانوني لشؤون اللجان.

• وتولى أمانة سر اللجنة السيد أيوب علي طريف.

ثانياً - رأي الجهات المعنية:

رأي وزارة الإسكان:

أشار معالي الوزير إلى أنه تم طرح ذات المقترح خلال الفصل التشريعي الأول، وتم تخفيض خدمة الدين من (٦%) إلى (٤%) ثم إلى (٣%) على الرصيد المتبقي، وهذه النسبة ليست أرباحاً وإنما تصرف للأمور الإدارية، حتى وصلت النسبة بسبب المكرمات إلى (١,٥%). وقد تمت مناقشة مشروع القانون مسبقاً مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب وتم الاتفاق معهم بخصوص المادة رقم (٢) من مشروع القانون على أنه: (تعفى جميع قروض البناء والترميم والشراء التي تمنحها وزارة الإسكان للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من الأتعاب والمصروفات الإدارية)، وذلك لوجود شبهة ربوية حسب رأي مجلس النواب، فبدلنا جميع القروض إلى مرابحات، وقد أدخل مجلس النواب تعديلات على مشروع القانون في جلسة المجلس بحيث تكون قروضاً حسنة. وإن تخفيض نسبة خدمة الدين ليس من مصلحة وزارة الإسكان ولا من مصلحة بنك الإسكان، وسوف يؤثر على استمرارية مواكبة الاحتياجات الإسكانية مستقبلاً، وبانعدام المصاريف الإدارية تنعدم الميزانية المتكررة للبنك.

وأما بخصوص تعديل مجلس النواب على عنوان المشروع فلا تتفق الوزارة

معهم في ذلك.

## ثالثًا- رأي اللجنة :

ناقشت اللجنة مشروع القانون حيث تم استعراض وجهات النظر التي دارت حوله من قبل أعضاء اللجنة ومن قبل ممثلي وزارة الإسكان، وتأكّدت اللجنة من سلامة مشروع القانون من الناحيتين الدستورية والقانونية وفقًا لرأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى.

أكدت اللجنة على أهمية مشروع القانون في إزاحة بعض الرسوم الإدارية عن كاهل المواطنين البحرينيين، ولكن بعد مناقشات مستفيضة تأكدت اللجنة أنه تم تخفيض نسبة خدمة الدين على المستفيدين من الخدمات الإسكانية من ٦% إلى ٤% ثم إلى ٣% وذلك على الرصيد المتبقي من خدمة الدين، وبأن هذه النسب ليست أرباحًا ولا فائدة وإنما تكاليف إدارية يتحملها بنك الإسكان لرواتب الموظفين والعمولات الإدارية المختلفة.

ولقد تم أيضًا تخفيض نسبة ٧٥% من قيمة قروض المواطنين وخدمة الدين، بعد أن حصل المستفيدون في ديسمبر ٢٠٠٦م على تخفيض بنسبة ٥٠%. ومع ضآلة الأقساط المستحقة على المقترضين، فقد رأت اللجنة أن الأخذ بتخفيض نسبة خدمة الدين أيضًا أو الإعفاء منها كما ورد في المشروع سيؤثر سلبيًا على وزارة الإسكان وبنك الإسكان، وسوف يكون هذا الأثر ضارًا على المواطنين وعلى الأخص محدودي الدخل، وعلى التخطيط المستقبلي في إنشاء خدمات سكنية للمواطنين. وعليه فقد رأت اللجنة وبعد عدة مناقشات عدم الموافقة على مشروع القانون لأنه لا يوجد مبرر لطرح هذا المشروع في الوقت الحالي.

ولقد طلبت اللجنة من وزارة الإسكان أن يبعثوا إلى اللجنة رأي الوزارة مكتوبًا حول مشروع القانون المذكور، إلا أن الوزارة لم تبعث أي مذكرة بهذا الخصوص حتى وقت إعداد هذا التقرير.

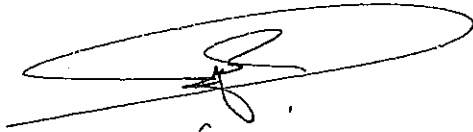
رابعاً- اختيار مقرري الموضوع الأصلي والاحتياطي:

إعمالاً لنص المادة ( ٣٩ ) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى ، اتفقت اللجنة على اختيار كل من:


- ١- سعادة الأستاذ محمد حسن باقر رضي مقررًا أصليًا
- ٢- سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المؤيد مقررًا احتياطيًا

خامساً- توصية اللجنة:

عدم الموافقة على مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين ، من حيث المبدأ.  
والأمر معروض على المجلس الموقر لاتخاذ اللازم،،،



**خالد حسين المستقبلي**  
رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية



**جميل علي المسروك**  
نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

المرفقات:

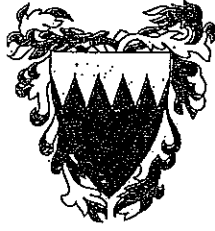
- رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.
- قرار مجلس النواب ومرفقاته.



مملكة البحرين  
مجلس الشورى  
لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

**رأي**  
**لجنة الشؤون التشريعية والقانونية**  
**بمجلس الشورى**





التاريخ : 2 مارس 2008م

سعادة الأستاذ / خالد حسين المسقطي المحترم  
رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

الموضوع : مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

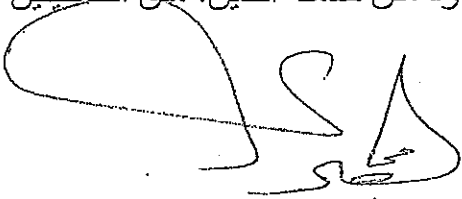
بتاريخ 26 فبراير 2008م، أرفق معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس المجلس، ضمن كتابه رقم (198 ص ل ت ق / 3- 2- 2008)، نسخة من مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين، ومذكرته الإيضاحية إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، وذلك لمناقشته وإبداء الملاحظات عليه للجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

وبتاريخ 2 مارس 2008م، عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعها العشرين، حيث اطّلت على مشروع القانون المذكور ومذكرته الإيضاحية، وذلك بحضور المستشارين والاختصاصيين القانونيين بالمجلس.

وانتهت اللجنة - بعد المداولة والنقاش - إلى عدم مخالفة مشروع القانون لمبادئ وأحكام الدستور.

### توصية اللجنة :

ترى اللجنة سلامة مشروع قانون بشأن إعفاء قروض البناء والترميم والشراء للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود من خدمة الدين؛ من الناحيتين الدستورية والقانونية.



**محمد هادي الحواجي**

**رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية**